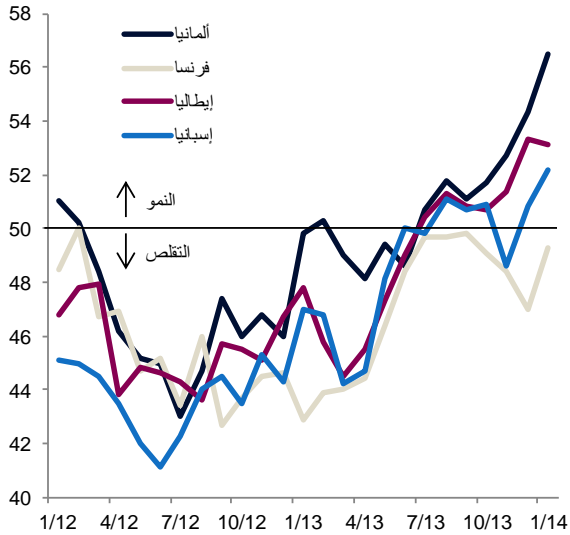


ارتفاع نسبة النمو وانخفاض معدل البطالة ضروريان لمستقبل منطقة اليورو

وما لم يتم التوصل إلى حل لأزمة البطالة في كل من اليونان و إيطاليا والبرتغال وإسبانيا، فإن من المرجح أن تتعرض منطقة اليورو إلى قدر من الضغوط.

وأخيراً أخذت منطقة اليورو في الخروج من مرحلة الركود. فبعد مرحلة الكساد الكبير خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ثم مرحلة كساد أخرى خلال الأعوام ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، تقول كل المؤشرات بأن المنطقة ستشهد تعافياً تدريجياً في النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٤. إلا أن الكسادين الأخيرين قد نجم عنهما بعض أعلى معدلات البطالة في تاريخ عدد من دول منطقة اليورو. وبدون نسب عالية من النمو ومستويات منخفضة من البطالة فإن مستقبل منطقة اليورو قد يكون معرضاً للخطر مع احتمالات انهيار النسيج الاجتماعي الذي يحفظ تماسك منطقة اليورو.

مؤشرات مديري المشتريات لمنطقة اليورو المختارة (٢٠١٢-٢٠١٤) (مؤشر)



المصدر: ماركيت إكونوميكس

ما الذي يمكن عمله لمعالجة أزمة البطالة في منطقة اليورو؟ الإجابة المختصرة لهذا السؤال هي تحقيق مستوى أعلى من النمو يركز على استخدام العمالة. فبنمو اقتصادي أعلى، سيكون بإمكان اقتصادات الدول الطرفية لمنطقة اليورو خلق مزيد من الوظائف وخفض المخزون الكبير من البطالة. والأهم هو أنه إذا كانت هذه الوظائف في الصناعات ذات العمالة المكثفة مثل الخدمات، فلكل نقاط نسبية من النمو العالي يتم خلق عدد كبير من الوظائف.

ولا يمكن تحقيق نمو عالي مع كثافة في العمالة في دول منطقة اليورو الطرفية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي. فقد عملت في الماضي حكومات كل من

الأرقام الصادرة مؤخراً من منطقة اليورو كانت مشجعة. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة نسبة ٠,٣% للربع الرابع لعام ٢٠١٣، وذلك عقب نتائج إيجابية للربعين السابقين. وعلاوة على ذلك، سجلت كافة مؤشرات مديري المشتريات للقطاع الصناعي لأكبر الاقتصاديات الأوروبية نمواً أقوى ليناير ٢٠١٤، باستثناء فرنسا. والأخبار الطيبة هي أن زخم النمو العالي قد تضمن دولاً هامشية مثل إسبانيا التي كانت على حافة أزمة مالية خلال ٢٠١١-٢٠١٢. وعلى ذلك تتوقع مجموعة نمواً اقتصادياً لمنطقة اليورو بنسبة بين QNB ٠,٥% إلى ١,٠% في عام ٢٠١٤، ونمواً أقوى بعض الشيء (١,٠%-١,٥%) في عام ٢٠١٥.

كما خلف الكسادين الأخيرين ندوباً عميقة على النسيج الاجتماعي في الاقتصاديات الأوروبية المذكورة. وعموماً، بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو أعلى مستوى له على الإطلاق في أكتوبر ٢٠١٣ عند ١٢,٢% وفقاً لإحصائيات يوروستات. وظل حوالي نصف هؤلاء العاطلين عن العمل بدون وظيفة لمدة تزيد عن سنة. وإضافة لذلك، فإن حوالي ربع الأوروبيين تحت سن ٢٥ سنة عاطلون عن العمل. وفي إيطاليا والبرتغال، فإن نسبة العاطلين من هذه الفئة تصل إلى حوالي الثلث السكان. وفي اليونان وإسبانيا، يزداد هذا الرقم بمقدار النصف.

ألمانيا أحد أدنى معدلات البطالة (٥,١%) في المنطقة وفقاً لمؤسسة يوروستات، بالرغم من تدفق أعداد غفيرة من الباحثين عن العمل من مناطق أوروبا الأخرى. وفي نفس الوقت، يظل الاقتصاد الألماني هو محرك النمو الرئيسي في منطقة اليورو.

إن إدخال إصلاحات مماثلة في الدول الطرفية لمنطقة اليورو في الوقت الحاضر أمر حيوي. وبدون مثل هذه الإصلاحات، سيظل النمو الاقتصادي منخفضاً ومعدل البطالة مرتفعاً. وفي المدى المتوسط، فليس من المتوقع أن يكون هذا الوضع محتملاً على الصعيد الاجتماعي، وقد يقود إلى انهيار الروابط الاقتصادية والاجتماعية التي تمسك بمكونات منطقة اليورو إلى بعضها.

اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا على التوسع في الصرف على الوظائف الحكومية من أجل خفض مستوى البطالة. ولم يحقق ذلك سوى خلق بيروقراطية متدنية الكفاءة وزيادة الدين الحكومي. وهذه المرة، سيكون القطاع الخاص هو قاطرة النمو الوحيدة مع اضطرار القطاع العام إلى خفض الإنفاق الحكومي من أجل التماشي مع تشريعات الاتحاد الأوروبي القاضية بالحفاظ على المديونية الحكومية عند مستويات ملائمة.

تقدم التجربة الألمانية خلال العاقد الماضي درساً مهماً في كيفية مكافحة البطالة في دول منطقة اليورو الطرفية. فعقب توحيد الألمانيتين، واجهت ألمانيا الاتحادية تحديات اقتصادية كبيرة تمثلت في فقدانها التنافسية مقابل أوروبا الشرقية وافتقار أسواق العمالة فيها للمرونة اللازمة للاستجابة لتغيرات المشهد الاقتصادي. وقد ردت الحكومة الألمانية على هذا التحدي بإدخال إصلاحات شاملة على أسواق العمالة (ما عرفت بإصلاحات Hartz IV) ابتداءً من عام ٢٠٠٥ تمثلت في تخفيض فوائد العاطلين عن العمل، وجعل أسواق العمالة أكثر مرونة، وإجبار العاطلين عن قبول أي وظيفة قانونية. وترتب على هذه الإصلاحات حدوث تراجع كبير في تكلفة العمالة في ألمانيا، وجعل الاقتصاد الألماني أقوى تنافسية داخل أوروبا وعالمياً بالإضافة إلى حدوث انخفاض كبير في معدل البطالة عموماً وبين الشباب بصفة خاصة. ونتائج هذه الإصلاحات تتحدث اليوم عن نفسها. ففي ديسمبر ٢٠١٣، سجلت

للاتصال

حمدة آل ثاني
اقتصادي
هاتف: 4453-4646 (+974)
hamda.althani@qnb.com.qa

إحسان خمان
اقتصادي
هاتف: 4453-4423 (+974)
ehsan.khoman@qnb.com.qa

روري فايف
كبير اقتصاديين
هاتف: 4453-4643 (+974)
rory.fyfe@qnb.com.qa

يوانس مونغارديني
رئيس الاقتصاد
هاتف: 4453-4412 (+974)
joannes.mongardini@qnb.com.qa

[Type text]



التعليق الأسبوعي

QNB Economics
economics@qnb.com
١٦ فبراير ٢٠١٤

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير. إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."